



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

9 أيلول/سبتمبر - 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البنادان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة  
كمبوديا حكومتها وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام\*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 36/54، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024.

فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تعاونها مع مختلف الوزارات، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل في مجال الإعاقة، والمجلس الوطني للحماية الاجتماعية، وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية لتقديم المساعدة وإسداء المشورة التقنية، وفقاً لمذكرة التفاهم بين الحكومة والمفوضية. كما شاركت المفوضية في أنشطة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك تقوية دورها في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ودعم تنفيذ توصياتها. ويبرز التقرير أيضاً القيود المفروضة على جملة حقوق منها الحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في حرية التعبير، بما في ذلك في سياق الانتخابات الوطنية لعام 2023.

\* أثنى على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة التي قدمتها.



## أولاً- مقدمة

- 1- يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 36/54، عرضاً موجزاً عن أنشطة وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024.
- 2- وقد قدمت المفوضية الدعم التقني إلى الجهاز القضائي، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية وقدمى المحاربين وإعادة تأهيل الشباب، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الاقتصاد والمالية، واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، ومجلس العمل في مجال الإعاقة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمجلس الوطني للضمان الاجتماعي، في جملة جهات حكومية أخرى ذات مصلحة. وواصلت المفوضية رصد حالة حقوق الإنسان - مركزة على الحريات المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإقامة العدل وظروف الاحتجاز. كما دعمت المفوضية فريق الأمم المتحدة القطري في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أطر البرمجة الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام لكمبوديا للفترة 2024-2028، وكذلك من خلال مبادرة حقوق الإنسان 75 للمفوضية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- 3- وواصلت المفوضية مساعدة الحكومة في إحراز تقدم نحو تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ونشرت المفوضية الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات ودعمت العملية التشاورية الوطنية لدورة الاستعراض الدوري الشامل الرابعة. وقدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن المبادرات التشريعية، بما في ذلك مشروع قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشروع تعديلات قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمرسوم الملكي المتعلق بالهيئة الوطنية للسبل البديلة لتسوية المنازعات.
- 4- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أجرى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا زيارة رسمية إلى البلد للتشاور مع الحكومة الجديدة بشأن حالة حقوق الإنسان والتوجه المستقبلي<sup>(1)</sup>.

## ثانياً- السياق

- 5- تنافس ثمانية عشر حزباً سياسياً في الانتخابات الوطنية السابعة التي أُجريت في 23 تموز/يوليه 2023، وشهدت إقبالاً من الناخبين بنسبة 84,59 في المائة. وفاز حزب الشعب الكمبودي الحاكم بما مجموعه 120 مقعداً من أصل 125 مقعداً في الجمعية الوطنية، بينما فازت الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية وتعاونية بالمقاعد الخمسة المتبقية. وانتُخبت سبع عشرة امرأة لعضوية الجمعية الوطنية السابعة، أي أقل بتسع نساء عن عدد النساء المنتخبات في الجمعية الوطنية السادسة والبالغ 26 امرأة. وانتُخبت للمرة الأولى امرأة لمنصب رئيسة الجمعية الوطنية السابعة. وفي 22

(1) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/12/un-expert-cambodia-conduct-official-country-visit>

آب/أغسطس 2023، وافق البرلمان على تعيين هون مانيت رئيساً جديداً لوزراء البلد، في أعقاب تركيته خلال الاجتماع الثالث والأربعين للجنة المركزية للحزب.

6- وشهدت الدورة الانتخابية مزيداً من التهميش السياسي لجماعات المعارضة بعد حل أكبر حزب معارض في البلد في عام 2017، وفرض قيود على حقوق الإنسان وترهيب المجتمع المدني والفاعلين السياسيين. وفي 26 تموز/يوليه 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن أسفه لإجراء الانتخابات الوطنية في أجواء مقيدة بشدة أثرت سلباً على حقوق الكمبوديين في المشاركة الكاملة والمتساوية في العملية الانتخابية<sup>(2)</sup>.

7- وفي 25 شباط/فبراير 2024، تنافست أربعة أحزاب سياسية في انتخابات مجلس الشيوخ الخامسة، حيث فاز حزب الشعب الكمبودي بما مجموعه 55 مقعداً من أصل 58 مقعداً انتخابياً وفاز حزب الإرادة الخميري بالمقاعد الثلاثة الانتخابية المتبقية. تم انتخابت أو عُينت إحدى عشرة امرأة لعضوية مجلس الشيوخ، وهو نفس عدد النساء في مجلس الشيوخ السابق. وفي نيسان/أبريل 2024، أدى هون سين، رئيس الوزراء السابق، اليمين الدستورية كرئيس لمجلس الشيوخ.

## ثالثاً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ألف - الاقتصاد الكلي والفقر ومخصصات الميزانية

8- نما الناتج المحلي الإجمالي لكمبوديا بنسبة 5,0 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 6,0 في المائة في عام 2024<sup>(3)</sup>. ورغم تأثير النزاعات في الخارج والقضايا الجيوسياسية، انخفض متوسط معدل التضخم السنوي في كمبوديا إلى 2,1 في المائة في عام 2023، مقارنة بمعدل 5,4 في المائة في عام 2022<sup>(4)</sup>. ويمكن أن تدعم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إذا صاحبها زيادة في الإيرادات الحكومية وانخفاض في التضخم، زيادة الإنفاق العام وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية التي من شأنها أن تعزز بيئة أكثر ملاءمة للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9- وانخفض الفقر في كمبوديا، حيث تراجع معدل الفقر المتعدد الأبعاد بأكثر من 50 في المائة من 36,7 في المائة في عام 2014 إلى 16,6 في المائة في فترة 2022/2021. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل انتشار الفقر بين الأطفال من 42,7 في المائة إلى 20,5 في المائة<sup>(5)</sup>. وارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0,596 في عام 2021 إلى 0,600 في عام 2022، لتحتل كمبوديا المرتبة 148 من

(2) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/cambodia-un-human-rights-chief-regrets-elections-held-restrictive>.

(3) International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook: *Steady but Slow – Resilience amid Divergence* (2024), p. 142

(4) National Bank of Cambodia, Annual Report 2023, p. 11

(5) [https://www.nbc.gov.kh/download\\_files/publication/annual\\_rep\\_eng/NBC Annual Report 2023](https://www.nbc.gov.kh/download_files/publication/annual_rep_eng/NBC%20Annual%20Report%202023.Eng.pdf).Eng.pdf

(5) United Nations Development Programme (UNDP) and Oxford Poverty and Human Development Initiative, “Global Multidimensional Poverty Index 2023: unstacking global poverty – data for high impact action” (2023), p. 15

بين 185 دولة<sup>(6)</sup>. ويدل انخفاض مستوى الفقر، والتحسين في مؤشر التنمية البشرية، والتوصية بخروج كمبوديا من وضع أقل البلدان نمواً في عام 2029، على تحسن في المستوى العام للمعيشة وفرص الوصول إلى الخدمات الأساسية<sup>(7)</sup>. غير أنه ظلت الشواغل قائمة فيما يتعلق بجودة هذه الخدمات وتعميم الوصول إليها.

10- واستناداً إلى الحكومة، ارتفع الدين العام من 24,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 24,6 في المائة في عام 2023، حيث يمثل الدين الخارجي 99,5 في المائة من الدين العام البالغ حوالي 11 237 مليون دولار في عام 2023<sup>(8)</sup>. وفي عام 2023، وعلى غرار عام 2022، خصصت كمبوديا 7,1 في المائة من إيراداتها لخدمة الديون. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة المتوقعة في الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، إلا أن خطر ضائقة الدين يظل منخفضاً<sup>(9)</sup>. غير أنه تراجعت النفقات الوطنية التقديرية، التي تشمل النفقات دون الوطنية، بنحو 5,0 في المائة في عام 2024، حيث انخفضت إلى 38,06 تريليون ريال كمبودي (حوالي 9,263 بلايين دولار أمريكي) من 40,04 تريليون ريال كمبودي (حوالي 9,745 بلايين دولار أمريكي) في عام 2023<sup>(10)</sup>. وأثر هذا الانخفاض على قطاع الصحة، حيث تناقصت المخصصات من 2,9 تريليون ريال (حوالي 705 مليون دولار) في عام 2023 إلى 2,7 تريليون ريال (حوالي 657 مليون دولار) في عام 2024. وتتعلق التحديات الأخرى بقلة مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء، في عملية الميزانية وعدم توافر معلومات مصنفة عن مخصصات الميزانية للقطاعات المختلفة، مثل التعليم.

11- وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت الحكومة عن استراتيجيتها الخماسية - المرحلة الأولى للفترة 2023-2028 لتعزيز النمو وإحداث فرص العمل وضمان العدالة وزيادة الكفاءة والحفاظ على الاستدامة حتى يصبح البلد في الشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام 2030 وبلداً ذا دخل مرتفع بحلول عام 2050<sup>(11)</sup>.

12- وفي هذا السياق، واصلت المفوضية تقديم الدعم التقني للحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعمت المفوضية اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل بشأن الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنهوض بهذه الحقوق<sup>(12)</sup>. وجمعت

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024: الخروج من المأزق - صورة التعاون في عالم الاستقطاب (نيويورك، 2024)، الصفحتان 276 و 281 من النسخة الإنكليزية.

(7) "Cambodia graduation status", United Nations LDC Portal، متاح في:

<https://www.un.org/ldcportal/content/cambodia-graduation-status>

(8) Ministry of Economy and Finance of Cambodia, "Cambodia public debt statistical bulletin", vol. 21 (February 2024), pp. 5 and 6، متاح في: <https://gdicdm.mef.gov.kh/en/2024/02/16/11166.html>

(9) IMF, "IMF staff completes 2023 article IV mission to Cambodia", 31 October 2023، متاح في:

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/10/30/pr23365-cambodia-imf-staff-completes-2023-article-iv-mission>

(10) Royal Government of Cambodia, Financial Law for Management 2024، متاح في:

<https://mef.gov.kh/download-counter?post=9933> (بلغه الخمير).

(11) Royal Government of Cambodia, Pentagonal Strategy - Phase I, August 2023, pp. 23 and 24، متاح في:

[https://www.mfaic.gov.kh/files/uploads/1XK1LW4MCTK9/EN\\_PENTAGONAL\\_STRATEGY\\_-\\_PHASE\\_I.pdf](https://www.mfaic.gov.kh/files/uploads/1XK1LW4MCTK9/EN_PENTAGONAL_STRATEGY_-_PHASE_I.pdf), pp. 23 and 24.

(12) [E/C.12/KHM/CO/2](https://www.mfaic.gov.kh/files/uploads/1XK1LW4MCTK9/EN_PENTAGONAL_STRATEGY_-_PHASE_I.pdf)

حلقة العمل 105 مشاركين (32 امرأة و73 رجلاً) من الوزارات وأصحاب المصلحة الآخرين للاطلاع على الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة وكذلك لمناقشة استراتيجيات وأدوار رصد التنفيذ. كما دعمت المفوضية ترجمة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى لغة الخمير ونشرها في أيلول/سبتمبر 2023<sup>(13)</sup>.

13- وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اجتمعت المفوضية مع ممثلي المنظمات غير الحكومية لإعداد استراتيجية تواصلها مع الوزارات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي 26 آذار/مارس 2024، نظمت المفوضية مشاوراً جمعت 19 ممثلاً (5 نساء و14 رجلاً) من 13 منظمة غير حكومية لبناء قدراتهم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي رصد تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

## باء - الحق في الضمان الاجتماعي

14- واصلت المفوضية رصد التطورات المتعلقة بنظام الحماية الاجتماعية في كمبوديا. وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 للمفوضية، تعهدت الحكومة بمواصلة تطوير نظام الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقه بحلول تموز/يوليه 2028 حتى لا يتخلف أحد عن الركب<sup>(14)</sup>، وأوليت له الأولوية في إطار الاستراتيجية الخماسية - المرحلة الأولى<sup>(15)</sup>.

15- وأفادت الحكومة بأنها ستعلن عن إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية - رؤية عام 2030 لتحل محل إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة 2016-2025. ولئن كان الإطار الجديد يتبنى نهج دورة الحياة في الحماية الاجتماعية، إلا أنه لا يبدو أنه يتماشى مع العديد من المبادئ الواردة في اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)، مثل المبادئ المتعلقة بضمان الاستحقاقات المحددة ومشاركة العمال وأرباب العمل<sup>(16)</sup>. وواصلت المفوضية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم للحكومة حرصاً على أن تراعي هذه السياسات المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، من قبيل مشاركة المستفيدين والشفافية والمساءلة وعدم التمييز.

16- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت الحكومة عن المبادئ التوجيهية لإطار الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمبادئ التوجيهية لإطار البرنامج الوطني للمساعدة الاجتماعية المتعلق بحزمة الأسرة، والذي أدمج واستعاض عن العديد من برامج المساعدة الاجتماعية للفئات التي تعاني من أوضاع هشّة، مثل برنامج التحويلات النقدية المتعلق بكوفيد-19 الذي كان قائماً. وتهدف المبادئ التوجيهية لإطار الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات إلى توفير الدعم المنسق والمنهجي للأفراد والمجتمعات المتضررة من حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية.

17- وفي نيسان/أبريل 2024، بدأت الحكومة حملة تسجيل في برنامج حزمة الأسرة الذي يقدم دعماً نقدياً شهرياً للأسر التي تعاني من أوضاع صعبة. واستناداً إلى الصندوق الوطني للمساعدات الاجتماعية، تم حتى 31 أيار/مايو 2024، تسجيل 510 600 أسرة معيشية من أصل 645 271 أسرة معيشية في

(13) انظر: <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-poverty/guiding-principles-extreme-poverty-and-human-rights>

(14) OHCHR، "Human Rights 75 pledges: Cambodia"، December 2023، متاح في:

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Cambodia\\_EN.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/udhr/publishingimages/75udhr/Cambodia_EN.pdf)

(15) انظر الصفحتين 23 و24.

(16) انظر، على سبيل المثال، المادة 72.

برنامج الحكومة لتحديد الأسر المعيشية الفقيرة (أو 79 في المائة). غير أن حزمة الأسرة توفر حداً أدنى من الإعانة الأساسية (لا يشمل استحقاقات لأفراد الأسرة الذين يعانون من أوضاع هشّة، مثل النساء الحوامل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) يبلغ 8,50 دولاراً شهرياً، وهو أقل من مبلغ 20 دولاراً تقريباً المقدم للأسر الريفية شهرياً ومبلغ 30 دولاراً تقريباً المقدم للأسر الحضرية شهرياً في إطار برنامج التحويلات النقدية لكوفيد-19 كما سبق تنقيحه في كانون الأول/ديسمبر 2023<sup>(17)</sup>.

18- وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت الحكومة عن نظام جديد للضمان الاجتماعي الصحي الطوعي القائم على الاشتراكات للأفراد العاملين لحسابهم الخاص وأزواجهم وأطفالهم، شُرع في العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مما أدى إلى توسيع نطاق تغطية النظام لتشمل عدداً كبيراً من الأشخاص، بما في ذلك أزواجهم وأطفالهم، الذين كانوا مستبعدين في السابق<sup>(18)</sup>.

19- وتجري المفوضية تقييماً لمدى توافر نظم الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وإمكانية الوصول إليها. والهدف من ذلك هو مساعدة الحكومة في تحديد سبل إدماج هؤلاء العمال في نظم الحماية الاجتماعية وضمان القدرة على تحمل التكاليف من خلال التحديد المسبق للاشتراكات المطلوبة بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان<sup>(19)</sup>.

20- وناقشت المفوضية مع وزارة الشؤون الاجتماعية وقدمى المحاربين وتأهيل الشباب تقييماً لاستعداد العاملين في القطاع غير الرسمي للمساهمة في نظام التأمين الصحي، واستندت فيه إلى مقابلات مع 452 عاملاً في القطاع غير الرسمي (276 امرأة و176 رجلاً) أجرتها المفوضية في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023. وكشف التقييم أن 54 في المائة من المجيبين غير راغبين في المساهمة في التأمين الصحي، حيث أشار 70 في المائة منهم إلى أسباب منها عدم كفاية الدخل أو عدم انتظامه. كما تبين من الدراسة أنه ينبغي مراعاة عدة عوامل، بما في ذلك الدخل وحجم الأسرة والمهنة، عند تحديد مقدار مساهمة الشخص في نظم الحماية الاجتماعية.

(17) Compare Royal Government of Cambodia, Sub-decree No. 372 on the Implementation of the National Social Assistance Programme for Family Package, December 2023: متاح في: [https://nspc.gov.kh/Images/៣៧២\\_អនក្របក\\_ការអនុវត្តកម្មវិធីជំនួយសង្គមក្នុងគ្រួសារ\\_2023\\_024\\_05\\_06\\_08\\_51\\_22.pdf](https://nspc.gov.kh/Images/៣៧២_អនក្របក_ការអនុវត្តកម្មវិធីជំនួយសង្គមក្នុងគ្រួសារ_2023_024_05_06_08_51_22.pdf) with Sub-decree No. 371 on the Revision of Sub-decree No. 024\_05\_06\_08\_51\_22.pdf (بلغة الخمير).  
88 on the Implementation of the Cash Support Programme During the Fight Against COVID-19, December 2023، متاح في:

[https://nspc.gov.kh/Images/៣៧១\\_អនក្របក\\_កែសម្រួលអនក្រឹត្យ៨៨អនក្របកឆ្នាំ២០២០កម្មវិធីជំនួយសង្គមក្នុងគ្រួសារ\\_2024\\_01\\_11\\_15\\_07\\_12.pdf](https://nspc.gov.kh/Images/៣៧១_អនក្របក_កែសម្រួលអនក្រឹត្យ៨៨អនក្របកឆ្នាំ២០២០កម្មវិធីជំនួយសង្គមក្នុងគ្រួសារ_2024_01_11_15_07_12.pdf) (بلغة الخمير). (للاطلاع على المرسوم الفرعي رقم 88، انظر [https://nspc.gov.kh/Images/Sub%20Decree%20No%202088\\_2020\\_06\\_22\\_11\\_38\\_00.pdf](https://nspc.gov.kh/Images/Sub%20Decree%20No%202088_2020_06_22_11_38_00.pdf)).

(18) Royal Government of Cambodia, Sub-decree No. 280 on the National Social Security Fund on Health Care Based on Voluntary Contributions (28 August 2023) متاح في: [https://data.opendevelopmentcambodia.net/laws\\_record/sub-decree-no-280-on-conditions-process-and-procedures-for-the-implementation-of-the-national-social-security-fund](https://data.opendevelopmentcambodia.net/laws_record/sub-decree-no-280-on-conditions-process-and-procedures-for-the-implementation-of-the-national-social-security-fund) (بلغة الخمير).

(19) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 19 (2007) الفقرة 25؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان 11 و12.

## رابعاً - المساواة وعدم التمييز

### ألف - المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

21- بالتسسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واصلت المفوضية التعاون مع وزارة شؤون المرأة لدعم عملية تعديل قانون منع العنف الأسري وحماية ضحايا العنف الأسري عملاً بتوصية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام 2019<sup>(20)</sup>.

22- وفي آب/أغسطس 2023، وفرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الشعوب الأصلية والمساواة بين الجنسين، تدريباً لبناء القدرات على رصد العنف الجنسي والعنف الجنساني والإبلاغ عنه لما مجموعه 30 مدافعاً عن حقوق الإنسان (20 امرأة و10 رجال) من ثمانية مجتمعات محلية من الشعوب الأصلية.

23- وبالشراكة مع الأكاديمية الملكية للعدل، نظمت المفوضية تدريباً تجريبياً في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعنوان "معالجة التحيز ضد المرأة في القضاء" لفائدة 35 مشاركاً (21 امرأة و14 رجلاً)، بمن فيهم قضاة ومدعون عامون وممثلون عن وزارة العدل والأكاديمية الملكية. وتعاونت المفوضية مع الأكاديمية الملكية بهدف إدماج هذا التدريب التجريبي وغيره من الدورات التدريبية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان في المناهج الدراسية الرسمية للعاملين في المجال القضائي لضمان الامتلاك الوطني لزماد المبادرة وكفالة الاستدامة.

24- ولئن اتخذت الحكومة خطوات للنهوض بالحق في المساواة وعدم التمييز لفائدة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، إلا أن عدم الاعتراف القانوني بالأزواج من نفس الجنس لا يزال يؤدي إلى إقصائهم اجتماعياً في كمبوديا. وأيدت المفوضية دعوة مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية إلى الاعتراف بشرعية زواج المثليين والاعتراف بالهوية الجنسية تماشياً مع توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التوصيات التي قبلتها كمبوديا خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث<sup>(21)</sup>. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، دعمت المفوضية ممثلي المجتمع المدني من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية لإجراء حوار مع الحكومة لتحديد خيارات تعزيز المساواة القانونية في الزواج، وحضره 212 شخصاً، بمن فيهم ممثلو الحكومة والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة، كما حضرته المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأفراد أسرهم.

### باء - حقوق الشعوب الأصلية

25- واصلت المفوضية التوعية بحقوق الشعوب الأصلية لضمان إدماجهم ومشاركتهم في عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم، وذلك بالتشاور مع ممثلي منظمات الشعوب الأصلية. كما قدمت المفوضية منحة إلى منظمة للشعوب الأصلية لتعزيز فرص وصول نساء وفتيات الشعوب الأصلية الناجيات من

(20) CEDAW/C/KHM/CO/6، الفقرة 25(ب).

(21) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/56/49/Add.2، الفقرات 67 و68 و71(ج) و72.

العنف الجنسي والعنف الجنساني إلى العدالة، وبالتالي ضمان الحق في الانتصاف والوصول إلى المحاكم لمن هن في أوضاع هشة.

26- وفي آب/أغسطس 2023، دعمت المفوضية وزارة التنمية الريفية والمجتمع المدني للاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم، مما أتاح فرصاً لتعزيز الشراكة والتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين، وزيادة الوعي بحقوق الشعوب الأصلية ومكافحة التمييز ضدهم.

27- واعتمدت مدونة البيئة والموارد الطبيعية لعام 2023 في 29 حزيران/يونيه 2023. وتضمنت المدونة أجزاء كبيرة من مشاريع تعديلات قانون المحميات الطبيعية التي قدم فريق الأمم المتحدة القطري مشورة تقنية بشأنها في نيسان/أبريل 2023. غير أن هذه المشورة لم تنعكس في هذه المدونة التي تنقتر، نتيجة لذلك، إلى أي إشارة إلى الشعوب الأصلية ولا تعترف صراحة بعباداتهم وتقاليدهم ونظامهم في حيازة الأراضي.

## جيم - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

28- في إطار البرنامج المشترك بشأن تسريع أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كمبوديا<sup>(22)</sup>، واصلت المفوضية العمل مع مجلس العمل في مجال الإعاقة<sup>(23)</sup> ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان في مجال الإعاقة. وقدمت المفوضية الخبرة التقنية في تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للإعاقة للفترة 2019-2023، وفي وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية الثالثة للإعاقة للفترة 2024-2028 (المتوقع اعتمادها في عام 2024)، بوسائل منها إجراء مشاورات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة الآخرين. وواصلت المفوضية إسداء المشورة التقنية لوزارة الشؤون الاجتماعية وقدمى المحاربين وإعادة تأهيل الشباب بشأن مشروع القانون المعلق المتعلق بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقوق الإرث الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

29- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، اشتركت المفوضية ومجلس العمل في مجال الإعاقة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بصفتها جهات تدريبية مشاركة في تنظيم برنامجين تدريبيين لبناء قدرات 121 من العاملين في مجال العدالة (34 امرأة و87 رجلاً) من ثماني مقاطعات من شتى أنحاء كمبوديا بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة. كما دعمت المفوضية المجلس في وضع الصيغة النهائية لتقرير الدولة الطرف الأولي عن تنفيذها لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي كان من المقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير 2015، بما في ذلك تنظيم دورة تدريبية في شباط/فبراير 2024 للمجلس بشأن المعايير والإبلاغ بموجب الاتفاقية في إطار برنامج المفوضية لبناء قدرات هيئات المعاهدات. وأبلغت الحكومة المفوضية بأنها تعترم إعطاء الأولوية لتقديم هذا التقرير في عام 2024.

30- وواصلت المفوضية دعم وزارة الشؤون الاجتماعية وتأهيل قدامى المحاربين والشباب ومجلس العمل في مجال الإعاقة للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في مناسبات الاحتفال بالأسبوع الوطني للصم في أيلول/سبتمبر 2023 (بمشاركة 400 مشارك، من بينهم 200 طالب من ذوي

(22) للمزيد من المعلومات، انظر <https://unprpd.org/programme/cambodia-2/>.

(23) هذه هي الآلية الوطنية للتسيق والمشورة بشأن قضايا الإعاقة في كمبوديا.



الإعاقة السمعية)، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2023، واليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد واليوم العالمي لمتلازمة داون في نيسان/أبريل 2024.

31- وتعاونت المفوضية ومجلس العمل في مجال الإعاقة أيضاً في كانون الأول/ديسمبر 2023 في إنتاج حملة أفلام بعنوان "حقوقي، حياتي"، تتضمن قصصاً ملهمة لأشخاص من ذوي الإعاقة تهدف إلى تعزيز حقوقهم الإنسان الواجبة لهم والتأثير على كيفية النظر إليهم في المجتمع<sup>(24)</sup>. وللاحتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2023، نشرت المفوضية حملة الأفلام على وسائل التواصل الاجتماعي، كما عرض مجلس العمل في مجال الإعاقة الأفلام في مناسبة نظمها وحضرها 3 750 شخصاً، من بينهم حوالي 2 730 شخصاً من ذوي الإعاقة.

## خامساً - المشاركة العامة والحيز المدني

32- في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية في 23 تموز/يوليه 2023 وانتخابات مجلس الشيوخ في 25 شباط/فبراير 2024، أوفدت المفوضية 13 بعثة إلى 22 مقاطعة في البلاد. ووثقت المفوضية حالات تهديد وترهيب ضد المجتمع المدني والجهات السياسية الفاعلة وتلقت تقارير عن اعتداءات بدنية مزعومة ضد فاعلين سياسيين معارضين قام بها أشخاص مجهولين. وأشار الضحايا إلى أنهم يعتقدون أنهم استهدفوا بسبب انتماؤهم إلى أحزاب المعارضة السياسية، وذكر العديد منهم أنهم كانوا تحت المراقبة من قبل مجهولين في الأيام التي سبقت تعرضهم للهجوم. كما وثقت المفوضية حالات اعتقال وإدانة لأشخاص لهم صلة بالمعارضة السياسية، لأسباب منها ممارسة حقهم في حرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، لم يسجل حزب ضوء الشموع لانتخابات مجلس الشيوخ لأن اللجنة الوطنية للانتخابات رفضت تسجيله للانتخابات الوطنية، مدعية أنه لم يقدم نسخة "مصدقة" من وثيقة التسجيل الأصلية.

33- وفي 4 تموز/يوليه 2023، أصدرت الحكومة تعديلات للعديد من القوانين الانتخابية، بما في ذلك قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، بعد عملية استمرت شهراً واحداً، وبدأت قبل الانتخابات الوطنية، وقيل إنها افتقرت إلى المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي جملة أمور أخرى، أحدثت التعديلات غرامات وحظراً على الأشخاص والأحزاب السياسية يمنعونهم من الترشح للانتخابات والتصويت فيها لمدة خمس سنوات على الأقل إذا ارتكبوا أفعالاً معينة، مثل تقديم المشورة أو التحريض على إتلاف أو إفساد بطاقات الاقتراع، أو منع الناخبين المؤهلين من الإدلاء بأصواتهم أو تحريضهم على عدم التصويت، أو السماح لأنصارهم بالانخراط في تهديدات أو أعمال عنف ضد مرشحين آخرين أو أحزاب سياسية أخرى. وفي 16 حزيران/يونيه 2023، أعربت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه لكون التعديلات، في حال اعتمادها، ستقيد الحق في حرية التعبير والترشح للانتخابات<sup>(25)</sup>.

34- وفي الأسبوع الذي سبق الانتخابات الوطنية، أُلقي القبض على أربعة من نشطاء حزب ضوء الشموع، بمن فيهم إنغ سروي (رئيس حزب ضوء الشموع في مقاطعة تبونغ خموم)، وأفيدَ بأنهم متهمون بـ "التحريض على ارتكاب جنائية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي" بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي. وتقيد التقارير بأنهم متهمون بتحريض الناس على إفساد بطاقات الاقتراع وتعطيل العملية الانتخابية فيما يتعلق بعضويتهم في مجموعة عامة على فيسبوك زعم المدعي العام أنها أنشئت لتعطيل

(24) انظر: <https://www.facebook.com/OHCHRCambodia/videos/226232520502340>.

(25) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2023/06/cambodia-turk-urges-new-course-ensure-free-and-fair-vote>.

الانتخابات. وفي 20 آب/أغسطس 2023، أُلقي القبض على نائب رئيس حزب ضوء الشموع في مقاطعة تبونغ خموم على خلفية القضية نفسها. ولئن ظل السيد سروري رهن الاحتجاز، فإنه أُفِرَّج عن المتهمين الأربعة الآخرين بكفالة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد اعتذارهم علناً للحكومة وتخليهم عن حزب الشموع للانضمام إلى حزب الشعب الكمبودي. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان المتهمون الخمسة لا يزالون ينتظرون قراراً من المحكمة الابتدائية.

35- وفي يوم الانتخابات الوطنية في 23 تموز/يوليه 2023، أُلقي القبض على تشاو فياسنا، رئيس حزب ضوء الشموع في مدينة بوبيت، ووجهت إليه تهمة "التحريض على ارتكاب جنائية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي"، بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي، وذلك لورود اسمه في قائمة تضم 40 شخصاً ذكرت وسائل الإعلام المحلية أنهم حرضوا الناخبين على إفساد بطاقات الاقتراع. وفي 7 شباط/فبراير 2024، أُدين السيد فياسنا وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وحُظِرَ عليه التصويت في الانتخابات أو الترشح لها لمدة خمس سنوات، وأمر بدفع تعويض للجنة الوطنية للانتخابات.

36- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت المفوضية 28 جلسة استماع في سياق محاكمات جنائية لمدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وفاعلين سياسيين. وفي كانون الثاني/يناير 2024، بدأت محكمة الاستئناف النظر في استئناف كيم سوخا، الرئيس السابق لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المنحل الآن. وقد أذانت محكمة فنوم بنه الابتدائية السيد سوخا (الذي يخضع للإقامة الجبرية منذ آذار/مارس 2023 لأسباب صحية) وحكمت عليه بالسجن لمدة 27 عاماً بتهمة "الخيانة والتجسس" و"التآمر مع قوة أجنبية" وذلك بموجب المادتين 439 و443 من القانون الجنائي بسبب إلقائه خطاباً في عام 2013 في أستراليا، تحدث فيه عن الديمقراطية الشعبية. وحكمت محكمة الاستئناف بأن محاميه لا يزالون بحاجة إلى إذن مسبق من المدعي العام لمحكمة بنوم بنه من أجل الوصول إلى موكلهم.

37- وفي 21 أيلول/سبتمبر 2023، أذانت محكمة فنوم بنه الابتدائية ثاتش سيثا، نائب رئيس حزب ضوء الشموع، الذي اعتُقل في كانون الثاني/يناير 2023، بتهمة انتهاك المادة 231 من قانون الأوراق المالية القابلة للتداول ومعاملات الدفع. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أذانت المحكمة السيد سيثا بتهمة "التحريض على ارتكاب جنائية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي" و"التمييز" المنصوص عليها في المواد 494 و495 و496 من القانون الجنائي وذلك فيما يتعلق بالاجتماعات التي عقدها مع العمال المهاجرين الكمبوديين في جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير 2023 لحشد التأييد لحزب ضوء الشموع. وقد وُجِهت هذه التهم إليه في نيسان/أبريل 2023 قبل انتهاء المدة القصوى لحبسه الاحتياطي المرتبط بالتهمة الجنائية الأولى المتعلقة بالأوراق المالية القابلة للتداول. وفيما يتعلق بالإدانتين معاً، حكمت محكمة فنوم بنه الابتدائية على السيد سيثا بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف. وفي كانون الثاني/يناير 2024 وشباط/فبراير 2024، أيدت محكمة الاستئناف كلا الإدانتين، واستأنف السيد سيثا القضيتين أمام المحكمة العليا.

38- وفي 7 شباط/فبراير 2024، أُدين تشورن فالالا، وهو ناشط بيئي محلي، وغُرِمَ وحُكِمَ عليه غيابياً بالحبس لمدة عام بتهمة "التشهير العلني" و"التحريض على التمييز" و"الإهانة" وذلك بموجب المواد 305 و495 و502 من القانون الجنائي فيما يتعلق بتصريحات علنية أدلى بها في عام 2020 وانتقد فيها السلطات المحلية لعدم حمايتها لمنطقة من إزالة الغابات. وفي وقت سابق، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ألغيت محكمة الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إدانته والحكم الصادر في حقه في عام 2021 بدعوى إزالة أراضي الغابات، مما أدى إلى إطلاق سراحه بعد أن قضى عامين من عقوبة السجن لمدة ست سنوات.

39- وفي 4 تموز/يوليه 2023، اعتُقل كانغ ساران بعد اتهامه بـ "الإهانة العلنية" و"التحريض على ارتكاب جناية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي" وذلك بموجب المواد 307 و494 و495 من القانون الجنائي فيما يتصل بمقاطع الفيديو التي نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي والتي طالب فيها بتوضيح ما إذا كان حزب الشعب الكمبودي سيطرده المهاجرين الفيتناميين أو سيجلب المزيد منهم إلى البلد في حال فوزه في الانتخابات الوطنية. كما اتُهم السيد ساران أيضاً بإهانة الملك وذلك بموجب المادة 437 (مكرراً) من القانون الجنائي، فيما يتعلق بنشر مقطع فيديو على تيك توك في حزيران/يونيه 2023، والذي كان قد نشره في البداية راهب ينتقد الملك. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أدانت المحكمة الابتدائية في بانتي ميانشي السيد ساران وحكمت عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وأيدت محكمة الاستئناف في باتامبانغ الحكم في 15 شباط/فبراير 2024.

40- وفي 5 كانون الثاني/يناير 2024، اعتُقل ناي ناك، وهو معلق اجتماعي، ووجهت إليه تهم "العود" و"التشهير" و"التحريض على ارتكاب جناية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي" و"التحريض على التمييز" وذلك بموجب المواد 88 و302 و494 و495 و496 من القانون الجنائي فيما يتعلق بمنشور على وسائل التواصل الاجتماعي انتقد فيه ادعاءً ورد في مقال إعلامي بشأن منح الحكومة أرضاً لشخص يدعى هينغ سور، وهو أيضاً اسم وزير العمل والتدريب المهني. وزعم المتحدث باسم المدعي العام أن منشوره على وسائل التواصل الاجتماعي تضمن معلومات ملفقة أثرت في سمعة الوزير. ورغم أن وزارة العمل والتدريب المهني أوضحت لاحقاً أن الادعاء يتعلق بشخص آخر يحمل اسم "هينغ سور"، إلا أن طلب السيد ناك بالإفراج عنه بكفالة رُفض في آذار/مارس 2024.

41- وفي 5 نيسان/أبريل 2024، أُلقي القبض على كوت سراري، رئيس رابطة الطلبة المتقنين الخمير، ووجهت إليه تهم "العود" و"التحريض على ارتكاب جناية أو الإخلال بالأمن الاجتماعي" وذلك بموجب المواد 88 و494 و495 من القانون الجنائي. واتُهم السيد سراري بتحريض القرويين على الاحتجاج ضد الحكومة. وكان القرويون قد طُردوا في نزاع متعلق بالأراضي في مقاطعة برياه فيهيير في 6 آذار/مارس 2024 على أيدي سلطات المقاطعة واتُهم 28 منهم على الأقل بإزالة أراضي الغابات وتطويرها للمطالبة بملكيته. كما اتُهم السيد سراري بإجراء مقابلات إعلامية في محاولة للتسبب في سوء فهم الجمهور لإجراءات الحكومة.

42- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت المفوضية ما لا يقل عن 95 مظاهرة، منها 72 مظاهرة تتعلق بالاحتجاجات التي نظمها اتحاد دعم الحقوق العمالية للعمال الخمير في ناغا وورلد (قضية كازينو ناغا وورلد التي ظلت دون حل على مدى السنوات الثلاث الماضية). وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر في أيار/مايو 2023 والقاضي بإدانة تسعة نشطاء نقابيين، بمن فيهم رئيسة نقابة دعم الحقوق العمالية، شيم سيثار، بتهمة "التحريض على الإخلال بالأمن الاجتماعي" وذلك بموجب المادتين 494 و495 من القانون الجنائي. وفي 3 أيار/مايو 2024، أيدت المحكمة العليا أحكام إدانتهم. وفي اليوم نفسه، أعربت المفوضية علناً عن قلقها إزاء قرار تأييد إدانة السيدة سيثار بسبب ممارستها لحقها في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، ودعت إلى الإفراج الفوري عنها وإلغاء جميع أحكام الإدانة<sup>(26)</sup>.

43- واستمرت المفوضية في تلقي شكاوى بشأن التدخل القضائي والرقابة وغيرها من أشكال التهريب ضد الصحفيين والعمال في وسائل الإعلام، مما أدى إلى فرض رقابة ذاتية وتقييد الحق في حرية

(26) انظر: <https://www.ohchr.org/en/statements/2024/05/comment-un-human-rights-office-spokesperson-jeremy-laurence-cambodia-court>

التعبير. ففي 12 تموز/يوليه 2023، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات في كمبوديا، بناءً على أمر من وزارة الإعلام في اليوم السابق، رسالة إشعار إلى مزودي خدمة الإنترنت لحجب تسعة حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع ثلاث وسائل إعلام لمنع نشر أخبار زائفة يمكن أن تدمر سمعة كمبوديا. ووسائل الإعلام المتضررة هي بعض من مصادر الأخبار المستقلة القليلة المتبقية في كمبوديا منذ إغلاق إذاعة صوت الديمقراطية في شباط/فبراير 2023. وفي 26 تموز/يوليه 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان علناً عن قلقه لحجب حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لوسائل الإعلام الثلاث قبل الانتخابات الوطنية مباشرة<sup>(27)</sup>.

44- واحتفالاً باليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، شاركت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنظيم مشاورة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ معايير حقوق الإنسان المتعلقة بحرية الصحافة، ووفرت المشاورة منبراً لأكثر من 150 ممثلاً حكومياً وصاحب مصلحة لمناقشة العقوبات والفرص المتاحة لدعم حرية الصحافة في كمبوديا بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان<sup>(28)</sup>.

45- وفي الفترة من 25 آذار/مارس إلى 30 نيسان/أبريل 2024، أجرت وزارة الداخلية إحصاءً للجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية المسجلة. ووفقاً لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، يجب على المنظمات المسجلة لدى وزارة الداخلية تقديم تقارير سنوية عن عملياتها وتمويلها وعن التغييرات المتعلقة بإدارتها وأجهزتها الإدارية ومعلوماتها المصرفية. غير أن المفوضية وثقت حالات فرضت فيها السلطات المحلية على المنظمات المحلية شروطاً مختلفة تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون، مثل مطالبة المنظمات بملء استمارة تطلب عناوين كل موظف. كما تتضمن الاستمارة قسماً تشير فيه السلطات إلى الآراء السياسية لكل منظمة.

46- وخلصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آرائها المعتمدة بموجب المادة 7(3) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بشأن البلاغ رقم 146/2019، إلى أن كمبوديا انتهكت الحق في عدم التمييز والحق في المساواة بموجب القانون اللذين يحقن لمداخلة ريفية عن حقوق الإنسان كانت في طليعة جهود مجتمعها المحلي الرامية إلى وقف استيلاء شركة تنمية خاصة على الأراضي. وعلى وجه الخصوص، وجدت اللجنة أن كمبوديا لم تحمها من أعمال التمييز والتهديدات والعنف الصادرة عن الشركة، ورفعت ضدها دعاوى جنائية تشكل أعمالاً انتقامية بسبب نشاطها، ولم تستجب لالتماساتها المتعلقة بالنزاع على الأرض<sup>(29)</sup>.

(27) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/cambodia-un-human-rights-chief-regrets-elections-held-restrictive>

(28) انظر: <https://cambodia.un.org/en/258915-press-freedom-and-journalists%E2%80%99-safety-are-lifeline-peace-development-and-sustainability>

(29) شين ضد كمبوديا (CEDAW/C/85/D/146/2019).

## سادساً- التواصل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

## ألف- الإصلاحات المؤسسية والقانونية

47- في كانون الأول/ديسمبر 2023، وبناءً على طلب من وزارة الداخلية، قدم فريق الأمم المتحدة القطري إلى الحكومة تحليله لمشاريع التعديلات المقترحة لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بهدف دعم الحكومة من أجل ضمان امتثالها لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

48- وأعربت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في ملاحظاتها الختامية الصادرة في آذار/مارس 2024 عن قلقها إزاء ما أُدعي من صعوبات في إجراءات التسجيل التي يفرضها قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، وأوصت كمبوديا بالتعجيل بمراجعة هذا القانون من خلال إجراء مشاورات شفافة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة<sup>(30)</sup>.

49- وفي 19 أيلول/سبتمبر 2023، قدمت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان إلى مجلس الوزراء مشروع قانون تنظيم ووظيفة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي سينشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، في حال اعتماده. وقد أجريت مشاورات عديدة بشأن مشروع القانون لضمان توافقه مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). ودعت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في ملاحظاتها الختامية كمبوديا إلى تسريع عملية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لتمثل امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس<sup>(31)</sup>.

50- وواصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب في مجالات منها بناء القدرات وزيارة أماكن الاحتجاز، بهدف تعزيز دورها كآلية وقائية وطنية لمناهضة التعذيب في كمبوديا. وفي شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2023، نظمت المفوضية أربع دورات تدريبية في أربع مقاطعات لفائدة 787 من موظفي إنفاذ القانون والسجون والمحاكم وموظفي الحكومة في المقاطعات (110 نساء و677 رجلاً) بشأن المعايير الدولية والوطنية لمنع التعذيب، وكذلك بشأن دور وواجبات اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب في هذا الصدد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعمت المفوضية اللجنة في تنظيم جمعيتها العامة التي قيّمت عملها والتقدم الذي أحرزته في منع التعذيب وسوء المعاملة والتصدي لهما خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها.

51- وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت الحكومة المرسوم الملكي بشأن إنشاء وتنظيم وعمل الهيئة الوطنية للسبل البديلة لتسوية المنازعات. وفي كانون الثاني/يناير 2024، قدمت المفوضية مذكرة تحليلية إلى الحكومة لتعزيز امتثال النظام البديل لتسوية المنازعات للالتزامات الدولية لكمبوديا في مجال حقوق الإنسان. وفي المذكرة، لاحظت المفوضية أن المرسوم الملكي لم يحدد، في جملة مسائل أخرى، الاختصاص المحتمل للسلطة الوطنية، الذي يتوقف على قوانين أخرى مثل قانون منع العنف الأسري وحماية الضحايا الذي يسمح بالوساطة والمصالحة في حالات العنف البدني والجنسي "البسيطة" وكذلك في جميع حالات العنف العاطفي والاقتصادي. وتم تعيين أعضاء الهيئة الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وبدأوا في تلقي القضايا اعتباراً من 1 آذار/مارس 2024.

(30) CED/C/KHM/CO/1، الفقرتان 61 و62.

(31) المرجع نفسه، الفقرتان 15 و16.

## باء - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

- 52- واصلت المفوضية إبداء المشورة بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات. كما واصلت المفوضية نشر تلك الملاحظات الختامية وترجمة الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى لغة الخمير.
- 53- وفي حزيران/يونيه 2023، اشتركت المفوضية واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في تنظيم مشاورة وطنية لفائدة 63 مشاركاً (36 امرأة و27 رجلاً) من الحكومة والمجتمع المدني وكليات الأمم المتحدة لنشر ومتابعة الجوانب الجنسانية في الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى حلقة العمل التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بشأن الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المبينة أعلاه<sup>(32)</sup>.
- 54- وفي أيلول/سبتمبر 2023، دعت المفوضية اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان إلى حوار في بانكوك نظمتها المفوضية بشأن الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في جنوب شرق آسيا للاطلاع على خبراتها والتعلم من الآليات الوطنية الأخرى في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، ترجمت المفوضية أيضاً الوثيقة التوجيهية للمفوضية المعنونة *الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة: دليل عملي بشأن تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان* باللغتين الإنكليزية والخميرية وأُطلعت عليها اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان.
- 55- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت المفوضية سلسلة من جلسات بناء القدرات تهدف إلى تعزيز عمل المؤسسات الحكومية، مثل اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأبلغت المفوضية المشاركين بقيمة قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات التي وضعتها ودور الآلية الوطنية في التنفيذ والإبلاغ والمتابعة.
- 56- وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2023، دعمت المفوضية المجتمع المدني في تنظيم حلقات عمل تشاورية بشأن إعداد تقارير أصحاب المصلحة للاستعراض الدوري الشامل لكمبوديا في دورته الرابعة، التي عُقدت في 8 أيار/مايو 2024، مع التركيز بشكل خاص على منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. كما سهلت المفوضية مشاركة 11 ممثلاً من المنظمات غير الحكومية في جلسة ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل في جنيف في شباط/فبراير 2024. كما قادت المفوضية عملية إعداد تقرير فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الاستعراض الدوري الشامل، والذي تم تقديمه في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
- 57- ودعمت المفوضية اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، ودعت إلى اتباع نهج تشاركي ونظمت حلقة عمل تشاورية وطنية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 جمعت 115 مشاركاً (30 امرأة و85 رجلاً) من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وفي وقت لاحق، في 19 نيسان/أبريل 2024، قدمت المفوضية للمندوبين الحكوميين الذين حضروا جلسة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو 2024 إحاطة بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية خمس دورات تدريبية لبناء معارف 27 ممثلاً (8 نساء و19 رجلاً) من 22 منظمة غير حكومية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والتعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بهدف استحداث مجموعة من المدربين المؤهلين في هذه المواضيع.

58- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ساهمت المفوضية في زيارة العمل الدعوي التي قامت بها لجنة حقوق الطفل إلى كمبوديا، والتي نسقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لمناقشة سبل تسريع تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك إنشاء منصب أمين مظالم مستقل معني بحقوق الطفل في إطار مؤسسة وطنية أوسع لحقوق الإنسان، وهو ما تدعو إليه المفوضية منذ عدة سنوات.

### جيم- تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال فريق الأمم المتحدة القطري

59- واصلت المفوضية العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في الأطر الوطنية والتحليلات القطرية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام لكمبوديا للفترة 2024-2028، الذي أقرته الحكومة بعد عملية تشاور استمرت عاماً كاملاً مع فريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين والذي نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023<sup>(33)</sup>. وتلتزم المفوضية بتحقيق نتائج في نطاق مجال التنمية ذي الأولوية 4 المتعلق بالتحول الاجتماعي في إطار التعاون، والذي يركز على المساواة والمشاركة المدنية والمساواة بين الجنسين.

60- واحتفلت المفوضية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم معرض الأمم المتحدة للشباب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي أشرك 726 شاباً وشابة في الترويج لمجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. كما نظمت المفوضية مناسبة رفيعة المستوى في كانون الأول/ديسمبر 2023 في فنوم بنه جمعت 300 ممثل عن الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، وأعلنت عن انطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد في إطار الاحتفال بالذكرى<sup>(34)</sup>.

### سابعاً- المساواة وإقامة العدل

#### ألف- مكافحة الاتجار بالأشخاص

61- لا تزال كمبوديا تشكل في آن واحد بلد منشأ وبلد مقصد متأثراً بالاتجار بالأشخاص. وعلى مدار العام الماضي، أعلنت الحكومة عن عدة تدابير للتصدي للاتجار بالأشخاص، ولكن لا تزال هناك تحديات قائمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تلقي تقارير عن الاتجار بالأشخاص في كمبوديا، بما في ذلك تقارير عن عمليات غير قانونية لمراكز الاحتجاز عبر الإنترنت في سيهانوكفيل وفنوم بنه وكاندال وكوه كونغ وبويبيت وبورسات وسفاي رينغ وكامبوت. وتشير التقارير إلى وجود أطفال في صفوف الأشخاص الذين يُدعى أنه تم الاتجار بهم لأغراض الإجرام القسري في هذه المراكز.

62- وفي 16 كانون الثاني/يناير 2024، اجتمع المنسق المقيم للأمم المتحدة، برفقة ممثلين عن المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنائب الدائم لرئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تشو بون إنغ، لمناقشة التحديات الحالية المتعلقة بالتصدي للاتجار بالأشخاص في كمبوديا. وشددت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على الدور الهام الذي ستؤديته الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2024-2028، والمتوقع نشرها في عام 2024، في تعزيز الجهود الرامية إلى

(33) انظر: <https://cambodia.un.org/en/252482-united-nations-sustainable-development-cooperation-framework-2024-2028>

(34) انظر: [https://twitter.com/OHCHR\\_Cambodia/status/1733047908025655456](https://twitter.com/OHCHR_Cambodia/status/1733047908025655456)

التصدي للاتجار بالأشخاص في كمبوديا، واعترفت بأن هذه القضية قد حظيت باهتمام متزايد خلال السنوات الثلاث الماضية. وتسعى الخطة الاستراتيجية الوطنية إلى تعزيز تصدي كمبوديا للاتجار بالأشخاص من خلال أربعة مجالات رئيسية هي: تعزيز التعاون في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات ذات الصلة، وتعزيز الوقاية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، وزيادة حماية الضحايا. كما أدرجت الحكومة مكافحة الاتجار بالأشخاص كإحدى المهام في الاستراتيجية الخماسية - المرحلة الأولى.

63- وفي ملاحظاتها الختامية، أعربت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري عن قلقها إزاء جملة أمور منها عدم كفاية الموارد والتنسيق لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2019-2023. وأوصت بأن تنفذ الدولة الطرف خطة العمل الوطنية تنفيذاً فعالاً من خلال ضمان توفير الموارد المناسبة والتنسيق، والتحقيق الشامل في ادعاءات الاتجار بالأشخاص، وضمان التعرف المبكر على ضحايا الاتجار وإحالتهم إلى الدوائر المناسبة<sup>(35)</sup>.

64- واستناداً إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تصرفت سلطات إنفاذ القانون الكمبودية بشأن 24 حالة اتجار بالأشخاص (تشمل 34 مجرماً و204 ضحايا، من بينهم 78 امرأة) و140 حالة تتعلق بالاتجار الجنسي (تشمل 160 مجرماً و272 ضحية، من بينهم 268 امرأة) وتتصل بالشكاوى الواردة في عام 2023. وأفادت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بأن الحكومة دعمت في عام 2023 إعادة 7 953 كمبودي من الخارج كانوا بحاجة إلى المساعدة إلى وطنهم، وأفادت اللجنة الوطنية بأن 162 حالة فقط من حالات الإعادة إلى الوطن هي التي تتعلق بحالات اتجار بالأشخاص.

65- وأفادت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أيضاً بأنه في عام 2023، تم القبض على 4 314 شخص بسبب جرائم الهجرة مقارنة بما مجموعه 105 أشخاص تم القبض عليهم بسبب جرائم جنائية أخرى، مثل الاحتيال عبر الإنترنت أو الابتزاز أو الاتجار بالأشخاص أو التحرش الجنسي، وذكرت أن السلطات طردت 2 159 شخصاً من الرعايا الأجانب الذين ارتكبوا جرائم في كمبوديا، على الرغم من أنه لم يتضح ما إذا كان أي من تلك الحالات يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

66- وأفادت الحكومة بأنها اتخذت إجراءات لمعالجة الأوضاع التي تجعل الأشخاص عرضة للاتجار كما اتخذت إجراءات لدعم ضحايا الجريمة الذين قد يكونون أيضاً في أوضاع تجعلهم عرضة للاتجار. ووفقاً للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، انتشلت السلطات الكمبودية 294 طفلاً من حالات الاستغلال وقدمت لهم الدعم لتمكينهم من مواصلة الدراسة واكتساب المهارات المهنية. وتفيد التقارير بأن السلطات الكمبودية أعدت دعاوى تعويض لفائدة 13 ضحية من ضحايا الجرائم الجنائية ذات الصلة وأحالت 436 ضحية (356 امرأة و71 رجلاً) ومن هم في أوضاع تجعلهم عرضة للاتجار بالأشخاص إلى منظمات شريكة لإعادة تأهيلهم. كما أفادت تقارير أن الوكالات الحكومية أشرفت على إدماج 283 كمبودياً (246 امرأة و37 رجلاً) من ضحايا الزواج القسري والاستغلال في العمل والاعتداء الجنسي وآخرين في أوضاع هشة في المجتمع. وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عن انطلاق دورة تدريبية جديدة بشأن التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر لتقديم الخدمات الملائمة، بهدف تعزيز جهود إنقاذ الضحايا ونجدهم، مع مراجعة المعايير والاستراتيجيات على مستوى الدولة.

(35) CED/C/KHM/CO/1، الفقرتان 45 و46.



## باء - ظروف الاحتجاز

67- استناداً إلى بيانات الإدارة العامة للسجون، بلغ عدد نزلاء السجون في أيار/مايو 2024، ما مجموعه 46 575 شخصاً (2 788 امرأة و43 148 رجلاً)، بزيادة تفوق 17 في المائة مقارنةً بشهر آذار/مارس 2023. ورغم الجهود التي تبذلها وزارة العدل لمعالجة زيادة نزلاء مرافق السجون البالغ عددها 29 مرفقاً في كمبوديا، فإن السجون ظلت تتجاوز طاقتها الاستيعابية. وفي إطار مبادرات أخرى، تقوم الحكومة بإجراء دراسات بشأن تنفيذ تدابير بديلة للسجن كوسيلة للحد من الاكتظاظ في السجون.

68- وبغية تحسين إقامة العدل والمساهمة في معالجة الاكتظاظ في السجون، واصلت المفوضية دعم وزارة العدل بقاعدة بيانات القضايا الجنائية، وهو تطبيق على شبكة الإنترنت لتخزين وتتبع البيانات المتعلقة بالقضايا الجنائية. وفي عام 2023، دعمت المفوضية الوزارة لربط قاعدة البيانات في ثماني محاكم ابتدائية إضافية بالخادوم المركزي، مما نتج عنه ربط جميع المحاكم الابتدائية الإقليمية الخمس والعشرين ومحاكم الاستئناف الإقليمية الأربع بالخادوم لأول مرة. وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023، أجرت المفوضية ووزارة العدل تقييماً مشتركاً لاستخدام قاعدة البيانات ولعملها في 14 محكمة ابتدائية، واقترن بتدريب لتجديد معلومات 71 موظفاً في المحاكم (33 امرأة و38 رجلاً). واستناداً إلى التقييم، دعمت المفوضية تطوير وظيفتين جديدتين تتيحان للقضاة والمدعين العامين وكتبة المحاكم الدخول إلى نظام قاعدة البيانات للاطلاع على البيانات وفترات الحبس الاحتياطي المنقضية بالنسبة للقضايا التي تقع تحت مسؤوليتهم.

69- وفي أيلول/سبتمبر 2023، كلفت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان خمسة مسؤولين بتعزيز التعاون مع المفوضية في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز. ووافقت الإدارة العامة للسجون في أيار/مايو 2024 على السماح للمفوضية بالوصول إلى مرافق الاحتجاز لمدة عام واحد، وهي مدة أطول من الاتفاقات السابقة بشأن الوصول لمدة ستة أشهر.

70- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المفوضية 18 زيارة إلى تسعة سجون. وخلال تلك الزيارات، وثقت المفوضية الشواغل المتعلقة بالحق في الصحة والحصول على المياه النظيفة وعدم التمييز. كما تلقت المفوضية ادعاءات بالرشوة في صفوف المحتجزين ومسؤولي السجون.

71- وفي معظم السجون التي زارتها المفوضية، أفاد السجناء الذين قابلتهم المفوضية بأنهم لا يخضعون لفحوصات طبية منتظمة، ويواجهون صعوبة في الحصول على الأدوية، كما يواجهون صعوبات في الوصول إلى المركز الصحي الذي يتطلب أولاً موافقة قادة زنزاناتهم، الذين يحاولون طلبهم إلى سلطات السجن. وأبلغ أحد المسؤولين الطبيين في السجن المفوضية بأن المركز الصحي لا يتوفر فيه عدد كافٍ من الموظفين لدعم ما يزيد على 1 000 سجين، مضيفاً قوله إن الاكتظاظ يزيد من صعوبة التعامل مع الأمراض المعدية. وفي أحد سجون المقاطعة، طلب مسؤولو السجن المساعدة من المفوضية لإنشاء غرفة آمنة يمكن نقل السجناء إليها ومعالجتهم فيها عندما يعجز المركز الصحي عن توفير الرعاية الطبية الكافية.

72- كما تلقت المفوضية تقارير عن محدودية فرص الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. واشتكت النساء في المركز الإصلاح رقم 2 اللاتي أجرت المفوضية مقابلات معهن من أن سلطات السجن لم تستبدل العديد من مرشحات المياه المعطلة وأنهن يواجهن معاملة تفاضلية في الوصول إلى المطبخ لغلي المياه، ويبدو أن ذلك يتوقف على العلاقات الشخصية أو المعاملات الاقتصادية. وأكدت سلطات السجن في المركز الإصلاح رقم 2 للمفوضية أن مياه الصنابير لا تتوفر دائماً وأن مياه البركة تستخدم لغسل الملابس وللطهي أحياناً. كما تلقت المفوضية تقارير في بعض السجون تفيد بأن قادة الزنازين المسؤولين

عن توزيع فرص الوصول إلى المراحيض ومرافق الاغتسال يتلقون تعويضات مالية من السجناء مقابل منح أولوية الوصول إليها. كما تلقت المفوضية معلومات أخرى تفيد بوجود حاجة إلى المزيد من مواد النظافة الصحية النسائية في المركز الإصلاحي 2، مثل الضمادات الصحية.

## جيم - المساعدة القانونية

73- وواصلت المفوضية دعم مبادرات المساعدة القانونية، بما في ذلك تقديم منح لمنظمتين من منظمات المجتمع المدني لتوفير المساعدة القانونية للأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة. واجتمعت المفوضية بانتظام مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والتي حددت عدة تحديات تواجه تقديم المساعدة القانونية، مثل صعوبات التمويل وتناقص عدد المحامين الذين يتولون قضايا حقوق الإنسان.

## ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

74- يرحب الأمين العام بالتواصل الإيجابي للحكومة مع المفوضية وببرز الدور الحاسم للمفوضية في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها في النهوض بحقوق الإنسان الواجبة للجميع دون تمييز من أي نوع. ولا يزال الأمين العام يساوره قلق إزاء القيود المفروضة على الحيز المدني وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون العامة في سياق الانتخابات الوطنية، والحق في التجمع السلمي والحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

75- ويدعو الأمين العام الحكومة إلى القيام بما يلي:

(أ) الاستمرار في تواصلها الإيجابي مع المفوضية للنهوض بحقوق الإنسان الواجبة للجميع، بما في ذلك تمديد مذكرة التفاهم مع المفوضية لمدة خمس سنوات لتعزيز استدامة أنشطة التعاون التقني؛

(ب) تخصيص الحد الأقصى من مواردها المتاحة في القطاع الاجتماعي للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع، بما في ذلك زيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم بهدف الحد من أوجه عدم المساواة؛

(ج) ضمان وضع الميزانية الوطنية وتنفيذها بطريقة شفافة وتشاركية، لا سيما من خلال ضمان توافر بيانات مصنفة عن المخصصات والنفقات الفعلية للميزانية الحكومية حسب الوزارة والبرنامج والتصنيفات الاقتصادية والوظيفية؛

(د) ضمان وضع نظم الحماية الاجتماعية وأطرها وسياساتها وقوانينها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والكفاية والشمولية والشفافية وعدم التمييز في عملية الإدارة، وأن تكون مراعية للمنظور الجنساني من أجل توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، لا سيما للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ومعظمهم من النساء؛

(هـ) تعديل قانون منع العنف الأسري لتعريف جميع أشكال العنف الجنساني وحظره وتجريمه امتثالاً للالتزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(و) إضفاء الشرعية على زواج المثليين والاعتراف بالهوية الجنسية تماشياً مع التوصيات التي قبلتها كمبوديا سابقاً خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛

(ز) اعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية للإعاقة لفترة 2024-2028 وتنفيذها باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان، ووضع الصيغة النهائية لمشروع قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم تقريرها الدوري الأول إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دون تأخير؛

(ح) تعزيز الحيز المدني والديمقراطي من خلال حماية الحقوق المدنية والسياسية لجميع الناس دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وإصلاح القوانين والسياسات لضمان المشاركة الفعالة والمجدية لجميع الأشخاص، وخاصة النساء، والمنظمات في عمليات صنع القرار، بما في ذلك الانتخابات؛ واتخاذ التدابير اللازمة للإفراج عن المحتجزين تسعفاً بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان، وإنهاء ومنع ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من فاعلي المجتمع المدني والفاعلين السياسيين؛

(ط) اعتماد القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان استقلالهما وظيفياً وتشغيلياً؛

(ي) مواصلة العمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ توصياتها، بما فيها التوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وعن الاستعراض الدوري الشامل، وضمان استشارة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمع المدني، وتمكينهم من المشاركة الفعالة والمجدية في إعداد التقارير الوطنية المقدمة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ك) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بوسائل منها التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2024-2028، لمعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص، والتحقيق الفعال مع المسؤولين عن ذلك وملاحقتهم قضائياً، وضمان القيام في الوقت المناسب بتحديد هوية الضحايا وإحالتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً، بوسائل منها ضمان الموارد المناسبة والتنسيق بين السلطات المختصة؛

(ل) خفض اكتظاظ السجون وتحسين ظروف الاحتجاز من خلال تعزيز التدابير البديلة للاحتجاز، واعتماد سياسة وطنية بشأن المساعدة القانونية التي يتم تنفيذها بموارد كافية، وتحسين إقامة العدل، بطرق منها التطوير التدريجي لنظام قاعدة بيانات القضايا الجنائية الذي تم إنشاؤه بدعم من المفوضية واستخدامه.